

Distr.: General
30 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
الدورة الثالثة

جنيف، ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال
قوانين وسياسات حماية المستهلك

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يوفر الأونكتاد بناء القدرات ويقدم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك حسب الطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل هذه الأنشطة تقديم المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتطبيق المبادئ التوجيهية، وكذلك القدرات المؤسسية من أجل تحسين إنفاذ هذه القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الأنشطة الدعوة إلى المنافسة من أجل خلق ثقافة منافسة وتحسين رفاه المستهلك. وتتمثل استراتيجية التدخل التي يعتمدها الأونكتاد، في مجال بناء القدرات، في إنشاء آليات مؤسسية وتنظيمية جديدة من أجل إنفاذ سياسات المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي تمشياً مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وهذه المذكرة عبارة عن تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك التي يضطلع بها الأونكتاد في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06840(A)



* 1 8 0 6 8 4 0 *

مقدمة

١- يعد الأونكتاد جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يهدف إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي، ويعد التعاون التقني من أنشطته الأساسية.

٢- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية^(١)، التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار ٦٣/٣٥ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، على أن يوفر الأونكتاد والدول الأعضاء فيه برامج للمساعدة التقنية وإسداء المشورة والتدريب في مجال الممارسات التجارية التقييدية، لا سيما في البلدان النامية.

٣- وتنص مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٨٦/٧٠ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على أن من مهام فريق الخبراء الحكومي الدولي "بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك" (الفرع السابع-باء الفقرة ٩٧(ه)).

٤- وعلاوة على ذلك، طُلب من أمانة الأونكتاد، في إطار الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدها الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها^(٢)، أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، كي ينظر فيها الفريق في دورته السابعة عشرة، على أن تأخذ في الحسبان المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٥- وفي الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك^(٣)، طلب من أمانة الأونكتاد أن تقدم، في الدورة الثالثة، استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك.

٦- وبناء على ذلك، تتضمن هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧- ويبدأ التقرير بالتطرق إلى إطار توفير بناء القدرات والتعاون التقني في مجال المنافسة وحماية المستهلك على التوالي، ثم يقدم عرضاً قصيراً لبرامج الأونكتاد الجارية وفقاً لطبيعة النشاط وذلك على النحو التالي:

(١) الوثيقة TD/RBP/CONF.10/Rev.2، القسم واو، الفقرتان ٦ و٧، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://unctad.org/en/docs/trbrpconf10r2.en.pdf> (اطلع عليها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(٢) الوثيقة TD/B/C.I/CLP/47، الفقرة ١٠.

(٣) الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/9، الفقرة ١٤.

- (أ) الإطار القانوني والمؤسسي: استعراض حالة القوانين والسياسات وإنشاء المؤسسات ذات الصلة؛
- (ب) تعزيز قدرات الموارد البشرية وتنفيذ أنشطة الدعوة والتوعية؛
- (ج) الأدوات الرقمية ودراسات السوق: برامج إدارة المعارف البرامج ودراسات السوق؛
- (د) تعزيز الشراكات وتعزيز علاقات التعاون بين بلدان الجنوب: اجتماعات الخبراء/المنتديات والشراكات الدولية/الإقليمية.
- ٨- ويورد التقرير، في ختامه، تقييماً لأثر تدخلات الأونكتاد، ويستخلص بعض الدروس من تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في البلدان المستفيدة.

أولاً- المساعدة التقنية وإطار بناء القدرات

ألف- ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

- ٩- يعود تاريخ الولاية الموكلة إلى الأونكتاد في هذا الصدد إلى اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠. وهذه "المجموعة" تؤدي دوراً هاماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- ١٠- ويؤيد القرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية أمانة الأونكتاد "التي اعتمدت مؤخراً استراتيجية عالمية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية في كلا القطاعين العام والخاص بالنسبة لجميع البلدان النامية، ولا سيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة؛ والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" كما يطلب ذلك القرار من الأونكتاد أن "يقوم، بالتشاور مع المؤسسات المعنية ومقدمي المساعدة التقنية، باستعراض أنشطة التعاون التقني، من أجل تجنب الازدواجية وتشجيع الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون التقني من أجل الاعتراف بنتائج الأعمال الفنية للأونكتاد"، وكذلك "تحديد المجالات ذات الأولوية والقضايا المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة من أجل تنفيذ أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك المشاكل المطروحة للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها في السياقات الإقليمية ودون الإقليمية" و"توسيع نطاق البحث عن مانحين محتملين وحشد الموارد اللازمة للتدخلات الاستراتيجية الطويلة الأجل"^(٤).
- ١١- وقد تم التأكيد على هذا في وثيقة مافيكيانو نيروبي^(٥)، التي اعتمدها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٤) الوثيقة TD/RBP/CONF.8/11.

(٥) الفقرتان ٦٩ و٧٦ (عاشراً).

الإطار ١

اتفاق مافيكيانو نيروبي

من القرار إلى الفعل: التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

٦٩- من المهم أيضاً وجود قوانين وسياسات وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك. وينسحب ذلك أيضاً على التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في جميع هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسع الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية، وضرورة تحسين الشفافية والمساءلة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور التجارة الإلكترونية.

٧٦(عاشراً) ينبغي للأونكتاد أن يواصل "مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بسبل منها إجراء استعراضات النظراء الطوعية وتقاسم أفضل الممارسات؛ فضلاً عن تيسير التعاون الدولي فيما بين الوكالات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، آخذاً في اعتباره مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك".

المصدر: الوثيقة TD/519/Add.2.

باء- ولاية الأونكتاد بشأن حماية المستهلك

١٢- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة في القرار ١٨٦/٧٠ بشأن حماية المستهلك، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة وأنشأت فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، في إطار إحدى لجان مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ليقوم بدور الآلية المؤسسية الدولية للمبادئ التوجيهية.

١٣- ويجب على فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يضطلع بجملة أمور منها "تقديم المساعدة على بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"^(٦).

ثانياً- استراتيجية الأونكتاد بخصوص التدخل

١٤- جاءت الاستراتيجية العالمية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك، التي أيدتها المؤتمر الاستعراضي، ثمرة التجربة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال تنفيذ أنشطة بناء القدرات في العالم النامي^(٧). ولضمان تأييد البلدان المستفيدة والتزامها، تُخطّط جميع الأنشطة وتُنفذ بمشاركة

(٦) الوثيقة A/RES/70/186، الفقرة ٩٧(هـ).

(٧) انظر الوثيقة TD/RBP/CONF.8/7.

الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتركز الاستراتيجية العالمية الجديدة على المجالات التالية:

(أ) تقديم المساعدة التقنية في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتنظيم الجوانب ذات الصلة؛

(ب) تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص؛

(ج) التزام الحياد في مجال المنافسة؛

(د) توسيع المنظور الإقليمي؛

(هـ) المتابعة وتقييم أثر الأنشطة.

١٥- وتغطي سياسات المنافسة وحماية المستهلك كل هذه المجالات وتسعى إلى تهيئة أوضاع اقتصادية مستقرة وتعزيز القدرة التنافسية ودعم تنويع التجارة وحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية والنهوض بالبنية التحتية الأساسية. وينصبّ التركيز على تنمية القطاع الخاص كأداة لتعزيز النمو والحد من الفقر. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من الإطار العام للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، والتي تنطوي على تدعيم المشاريع وتنمية المجموعات المواضيعية^(٨). وتشمل المجموعة المواضيعية المتعلقة بسياسة المنافسة وحماية المستهلك تعزيز القدرات المؤسسية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ووضع وإنفاذ قواعد للمنافسة وحماية المستهلك، وتقوية سياسة المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والبلقان وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٦- وعلاوة على ذلك، ومنذ نشر عمليات الأونكتاد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط عن طريق برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجري تدريجياً تعميم القضايا الجنسانية في أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في سياسات المنافسة وسياسات حماية المستهلك في العالم النامي. فعلى سبيل المثال، يتضمن تنقيح قواعد المنافسة التي تتبعها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الذي أدخله الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ مقترحاً يرمي إلى تضمين المادة ١٧ من النظام مفهوم التكافؤ بين الجنسين في تشكيل هيئة المنافسة الإقليمية التي ستنشأ في هذه المنطقة. وإذا أقر مجلس وزراء الجماعة، الذي سيبت في مسألة اعتماد تلك القواعد، اقتراح الأونكتاد، فإن ذلك سيكون وسيلة مبتكرة لإشراك المرأة في نظام الحكم المتصل بإنفاذ قانون المنافسة في أفريقيا. ويتمشى هذا الابتكار مع أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما تعززه الفقرة ٥٥(ب) من اتفاق مافيكيانو نيروبي، التي توصي بأن "يتولى الأونكتاد تعزيز عمله المتعلق بالصلاوات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والتجارة والتنمية، ودعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تدعم تمكين المرأة اقتصادياً، وأمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وتعزيز فرصها الاقتصادية".

ثالثاً- الأنشطة المنفذة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

١٧- في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، قدم الأونكتاد العديد من المشاريع الوطنية والإقليمية المختلفة في البلدان النامية. ويبدأ هذا الفرع بوصف موجز للمشاريع الجارية، تليه الأنشطة المضطلع بها في إطار المشاريع، بالإضافة إلى أنواع أخرى من التعاون. وترد المشاريع حسب تسلسلها الزمني، بدءاً بأقدمها.

ألف- المشاريع الجارية

١٨- لقد دأب برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (برنامج كومبال)، منذ عام ٢٠٠٣، على توفير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في مجال المنافسة فيما يتعلق بمسائل حماية المستهلك إلى ١٧ من البلدان المستفيدة، وإحدى المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية^(٩) التي تدعمها أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. والغرض المتوخى هو تزويد البلدان المستفيدة بالأدوات اللازمة لتنفيذ سياسات المنافسة في أسواقها وتحسين رفاه المستهلك، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لسكانها.

١٩- وستركز المرحلة الثالثة للبرنامج، التي بدأت في عام ٢٠١٥، على تمكين عرى التعاون الإقليمي وعلى تعزيز قدرات القطاع الخاص. وقد نفذ برنامج كومبال، في عام ٢٠١٧، ٩٠ في المائة من الأنشطة التي وضع لها خططاً في العام الماضي. وبناء على طلب من وكالات المنافسة وحماية المستهلك المستفيدة، تواصل برنامج كومبال مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل السلطة القضائية والمؤسسات التجارية.

٢٠- ويرمي برنامج الأونكتاد الخاص بإثيوبيا إلى تعزيز قدرات هيئة المنافسة وحماية المستهلك في ذلك البلد على إنفاذ سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وتزويد الوكالة الوطنية بالأدوات اللازمة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي، وإرساء الأسس الكفيلة بتحقيق المزيد من الفعالية فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المنافسة. ولبلوغ هذه الغايات، يهدف المشروع إلى توعية المسؤولين الحكوميين والهيئات التنظيمية القطاعية، ورأسمي السياسات، والمؤسسات التجارية والمستهلكين بشأن المنافسة وحماية المستهلك. وقد أطلق هذا المشروع، الذي تموله بالكامل دوقية لكسمبرغ الكبرى، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وسينجز في عام ٢٠١٨.

٢١- ويهدف برنامج الأونكتاد الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المقام الأول، إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق تحسين سياسات المنافسة وحماية المستهلك، مما يعزز بالتالي مكافحة الفساد، والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين في المنطقة. والغرض العام من البرنامج، في خطوته الكبرى، ليس التعاون الوثيق مع المستفيدين وهيئات ووكالات المنافسة وحماية المستهلك والهيئات الحكومية فحسب، بل أيضاً مع الهيئات التنظيمية القطاعية، ومنظمات المستهلكين، ورابطات الأعمال التجارية، والجهاز القضائي والأوساط الأكاديمية.

(٩) وقد رحّب برنامج كومبال، في عام ٢٠١٨، بالبرازيل وبجماعة دول الأنديز اللتين انضمتا إلى شبكته المؤلفة من الدول الأعضاء التالية أسماءها: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وجماعة دول الأنديز.

ويهدف البرنامج إلى إقامة شبكات بين أصحاب المصلحة المعنيين من أجل زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي. والبرنامج، الذي أُطلق في عام ٢٠١٥، تموله بالكامل حكومة السويد وتستفيد منه البلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

٢٢- أما البرنامج الإقليمي الخاص بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا فقد بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٧، ويموله الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تطوير وتدعيم الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك في وسط أفريقيا، ولا سيما في المجتمعات المحلية^(١٠)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي. كما يهدف إلى تفعيل القدرة التنافسية لهيئة الرصد المجتمعية على تحديث ورصد تطبيق قواعد المنافسة الإقليمية. وتشمل تلك القواعد دعم أهداف الهياكل الوطنية للمنافسة بخصوص تعزيز الكفاءة الاقتصادية ومصالح المستهلك وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تنظيم الأسواق في أفريقيا الوسطى. ومن شأن التنفيذ الفعال لهذه الآليات أن يسهم في تحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا من أجل بناء اقتصاد تنافسي على الصعيد دون الإقليمي، بغرض اندماجه في الاقتصاد العالمي وحفز النمو والتنمية مع الحرص على حماية المستهلك.

٢٣- وقد عمل الأونكتاد بشكل وثيق مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودولها الأعضاء على مدى عدة سنوات، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتشمل المشاريع المنفذة خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمنافسة في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥؛ وتقديم الدعم في مجال التدريب والمبادرات الجديدة، من قبيل مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للبحوث المتعلقة بالمنافسة؛ وتبادل الخبرات في مجال أفضل الممارسات الدولية في ميدان حماية المستهلك؛ وتقديم المساهمات الفنية بشأن الأعمال الجارية والأدوات الجديدة، مثل مؤشر تمكين المستهلك في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٤- وقد أنشئ منتدى صوفيا للمنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢ بوصفه مبادرة مشتركة بين الأونكتاد واللجنة البلغارية لحماية المنافسة. ويهدف المنتدى إلى مساعدة هيئات المنافسة في البلقان على اعتماد وإنفاذ قوانين المنافسة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الأوروبية والدولية والاستفادة إلى أقصى حد من فوائد الأسواق الجيدة الأداء في بلدانها. أما هيئات المنافسة المستفيدة الرئيسية فهي هيئات ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وكوسوفو (الإقليم الإداري للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا. والمستفيدون ملتزمون بتعزيز التعاون فيما بينهم والمساهمة في الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها المنتدى.

باء- الإطار القانوني والمؤسسي: استعراض حالة القوانين والسياسات وإنشاء المؤسسات ذات الصلة

٢٥- من منطلق تعزيز ثقافة المنافسة في أوساط الأعمال التجارية، أصدر برنامج كومبال مجموعتين من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية لتحسين فهم وتطبيق قانون المنافسة في كولومبيا وبيرو، إحداهما تتعلق بالامتثال في مجال المنافسة وحماية المستهلك والأخرى بشأن

(١٠) تتألف الجماعة من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون.

برامج التساهل. وقد ذكرت إحدى الوكالات أن من التحديات التي جرت مواجهتها أثناء صياغة المبادئ التوجيهية الوطنية أن الخبراء لم يكونوا من رعايا البلدين المعنيين، وأوصت بوجود اكتساب الخبراء الوطنيين فهماً أفضل للتشريعات والممارسات الوطنية. ومن المزمع نشر المبادئ التوجيهية في كلا البلدين في أيار/مايو ٢٠١٨.

٢٦- وفي إطار المشروع الخاص بإثيوبيا، نُفذ الأونكتاد مجموعة من المبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية الرامية إلى تيسير تحسين تنفيذ قانون المنافسة في البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حضر ٤٠ مشاركاً حلقة عمل نظمت لفائدة مسؤولي هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك، والقضاة والمدعين العامين. وكان الهدف المتوخى من حلقة العمل هذه هو تقديم الدليل الخاص بالتحقيق في أمر التكتلات الاحتكارية وإقراره وتغطية الجوانب الموضوعية للتحقيقات المتعلقة بالكارتلات، وإعطاء أمثلة وتطبيق إعلان المنافسة التجارية وحماية المستهلك (العدد ٨١٣/٢٠١٣) على حالات التكتلات الاحتكارية في إثيوبيا.

٢٧- ولإقرار المبادئ التوجيهية بشأن عمليات الاندماج، وإساءة استخدام المركز المهيمن، عقدت حلقة عمل تدريبية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بهدف تعزيز قدرات الهيئة على تحليل عمليات الاندماج والتعامل مع حالات إساءة استخدام المركز المهيمن. وقد تألفت مجموعة المدربين في معظمها من خبراء في قضايا المنافسة وأعضاء من الهيئة المعنية بالمنافسة في جنوب أفريقيا.

٢٨- وقدم الأونكتاد الدعم بخصوص تنقيح قانون المنافسة في الجزائر وصياغة قانون حماية المستهلك في الأردن وقانون المنافسة في فلسطين. كما أعد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنافسة (الحياد التنافسي) وحماية المستهلك (هياكل وفعالية الوكالات، ومشاركة المؤسسات التجارية) من أجل إقرارها ونشرها على الصعيد الإقليمي في أواخر عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتعد تلك المبادئ أدوات تشكل عوناً للمستفيدين في إطار جهودهم الرامية إلى جعل المؤسسات أكثر كفاءة من أجل تحسين التنظيم وزيادة التقارب بين النظم الخاصة بالمنافسة وحماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٩- وفي إطار المشروع الخاص بالجماعة، أدار الأونكتاد عملية تنقيح مشروع قواعد المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٤) استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك مجموعة المبادئ والقواعد. وتولى الأونكتاد أيضاً صياغة قانون حماية المستهلكين في جمهورية الكونغو الديمقراطية استناداً إلى المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك. وعلاوة على ذلك، نقح الأونكتاد قواعد المنافسة في إطار الجماعة وتولى صياغة المبادئ التوجيهية الإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك. وفي وقت لاحق، نظم الأونكتاد حلقة عمل تقنية لتقييم قواعد المنافسة المنقحة المعمول بها في داخل الجماعة ومشروع المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك في دوالا، بالكاميرون، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٠- وفي إطار أحد المشاريع التعاونية، التي ينفذها الأونكتاد في مجال التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم وكالة المنافسة في جورجيا، دُعي الأونكتاد إلى المساهمة في الدعوة إلى الأخذ بقانون وسياسة المنافسة في هذا البلد والإسهام في توكيد الحكومة والبرلمان على أهم سماتهما، في إطار عملية تنقيح قانون المنافسة الجارية. وأكد الأونكتاد، أيضاً، على أهمية قانون حماية المستهلك وتفاعله مع قوانين وسياسات المنافسة من خلال التوصيات السياسية.

٣١- ويقدم الأونكتاد المساعدة إلى حكومة باراغواي بخصوص تنقيح التشريعات السارية المتعلقة بحماية المستهلك، مع مراعاة المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بحماية المستهلك والمسائل الاستهلاكية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

جيم- تعزيز قدرات الموارد البشرية وتنفيذ أنشطة الدعوة والتوعية

٣٢- في إطار برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، افتتح الأونكتاد، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، مركز التدريب الإقليمي في بيروت في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقب التوقيع على مذكرة تفاهم. وسيتمركز المركز عن نشر المعارف والإسهام في تعزيز قدرات المستفيدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال حماية المستهلك وذلك عن طريق التدريب وتعميم المواد والبيانات وأدوات العمل الموضوعية لهذا البرنامج. وسيوفر البرنامج خدمات تدريبية وسيقدم تبادل المعلومات عن طريق تنظيم دورات باللغتين العربية والفرنسية.

٣٣- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نظم البرنامج حلقة توعية وطنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، ركزت على موظفي وزارة التجارة وأعضاء مجلس المنافسة وأعضاء البرلمان والقضاة وممثلي الأوساط الأكاديمية. كما أجرى البرنامج تقييماً لقانون المنافسة في الجزائر استناداً إلى التعديلات التي اقترحتها مجلس المنافسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٤- وفي أيار/مايو أيضاً، نظم برنامج كومبال حلقة عمل في مونتيفيديو عن الأسواق الرقمية في أمريكا اللاتينية. فقد اجتمع خمسون خبيراً من خبراء المنافسة وحماية المستهلك من الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وباراغواي وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وسويسرا وشيلي وكولومبيا والمكسيك وهندوراس والاتحاد الأوروبي لمناقشة المسائل المتعلقة بحماية المستهلك والمنافسة في الأسواق الرقمية، ولا سيما مناقشة الآثار الواقعة على علاقات المستهلكين وهيكل الأسواق الرقمية الجديدة، واستخدام البيانات، فضلاً عن الاقتصادات التعاونية وأثر الأسواق الرقمية على التعاون الإقليمي. وقد شارك في استضافة هذا النشاط كل من وكالة حماية المستهلك في أوروغواي، ولجنة أوروغواي لتعزيز المنافسة والدفاع عنها والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي. وقد سهلت بنية حلقة العمل المخصصة للجلستين الموازيتين (كرست إحداهما للمنافسة والأخرى لحماية المستهلك) تبادل الخبرات في كلا المجالين، وشددت على أهمية التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الإقليمية لفائدة الأسواق والمستهلكين. وقد مثلت النساء نسبة خمسين في المائة من المشاركين، وكان معظم الميسرين من النساء.

٣٥- ونظم برنامج كومبال، بالتنسيق مع المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، الدورة الثالثة لفعاليات مدرسة شؤون الاستهلاك في ليمّا في أيار/مايو. وكان الهدف الرئيسي من الدورة المكثفة التي استمرت لمدة أسبوع واحد هو استكشاف الجوانب الرئيسية من حملات تنقيف المستهلكين وامتثال مؤسسات الأعمال التجارية الطوعي مع التركيز على حالات البلدان الأكثر خبرة، وأفضل الممارسات الدولية والأثر الواقع، فضلاً عن الحلول الوطنية والدولية والتحديات والاحتياجات الرئيسية. وتلقى التدريب ٣١ من المسؤولين ٦٥ في المائة منهم من النساء، في إطار دورات دراسية تفاعلية أشرف عليها أساتذة جامعيون ورؤساء سابقون لوكالات في أمريكا اللاتينية وممثلون نابوا عن الوكالة الكنتالانية لحماية المستهلك. وتتوقع المدرسة أن تجري محاكاة فعاليات تلك الدورة الدراسية في أوطان المسؤولين عن وكالات حماية

المستهلك، وبذا سيجري وضع وحدة نموذجية الغرض منها تيسير تدريب المدربين لصالح المشاركين. وقد حضر الدورة مسؤولون حكوميون من الأرجنتين وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. وأُنجزت نسخ وطنية مطابقة من تلك الدورة في آب/أغسطس، استفاد منها ما مجموعه ٤٦١ مسؤولاً ممن تلقوا التدريب من البلدان التسعة.

٣٦- وفي تموز/يوليه، عقد الأونكتاد حلقة عمل للموظفين المكلفين بقضايا مطروحة من قبل وكالات المنافسة الأفريقية بالتعاون مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة. وسعت حلقة العمل إلى تعزيز القدرات اللازمة لمكافحة التكتلات الاحتكارية والتلاعب في عطاءات المشتريات العامة، وشملت عرض أفضل الممارسات الدولية في المجالات التالية: أدوات التحقيق والكشف عن الانتهاكات، ومعالجة الشكاوى وأساليب إجراء التحقيقات الأولية، وتخطيط عمليات التفتيش الفني، وجمع واستخدام الأدلة الرقمية، وأساليب الاستجواب، والدعوة إلى المنافسة.

٣٧- وفي إطار مشروع إثيوبيا، قام الأونكتاد، في عام ٢٠١٧، بتنظيم دورتين تدريبيتين بشأن إنفاذ قوانين المنافسة لفائدة القضاة والمدعين العامين وذلك كمتابعة للتدريب الذي قدم لهم في عام ٢٠١٦ بغية تعريفهم بالمفاهيم الاقتصادية والقانونية الأولية ذات الصلة بهذا المجال.

٣٨- وفي تموز/يوليه، نظمت زيارة دراسية إلى الهيئة المعنية بالمنافسة في فرنسا لصالح هيئات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وركزت الجولة الدراسية على التعاون الدولي والشبكة الأوروبية للمنافسة، وتقنيات التحقيق، وبرامج التساهل، وأهمية التحليل الاقتصادي.

٣٩- وفي تموز/يوليه أيضاً، نظمت، في الأردن، حلقة دراسية للتوعية على الصعيد الوطني في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك، في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الحلقة الدراسية، جرى عرض المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك وغيرها من المبادئ التوجيهية العالمية بشأن معايير الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية. كما جرت مناقشتها مع الجهات صاحبة المصلحة. وعرض خبير الأونكتاد الاستشاري تحليله للقانون الأردني لحماية المستهلك في الأردن، وناقش المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

٤٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم برنامج كومبال أيضاً دورة مكثفة رفيعة المستوى عُقدت في ليما حول موضوع الترويج للمنافسة وحُصصت للموظفين التنفيذيين في وكالات المنافسة بالتعاون مع مدرسة إنديكوبي - كومبال التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. وقد شارك نحو ٣٠ من المسؤولين من وكالات المنافسة في أمريكا اللاتينية، ممن كلفوا بإجراء تحقيقات في وكالاتهم المشاركة، في حلقة دراسية تفاعلية استمرت أسبوعاً واحداً وكان الهدف منها، في المقام الأول، استحداث آليات البحث ونطاق تطبيق تقنياته، بما في ذلك الجوانب الرئيسية للتصميم والأهداف والتقييم والتحديات. وقد ساعد التحليل المقارن لتطبيق تلك التقنيات في مختلف البلدان على تحديد الخصائص المميزة التي لا غنى عنها لضمان نجاح التحقيقات في السياق المؤسسي المحدد. وقد أشرف على الدورة أحد الخبراء وممثلون ممن نابوا عن الوكالات المعنية بالمنافسة في البرازيل وبيرو وإسبانيا. وتضمنت الدورة التدريبية أيضاً دورة لتدريب المدربين من أجل تيسير المرحلة الخاصة بمحاكاة الحلقة في إطار الوكالات التي ينتمون إليها. وقد حضر الدورة مسؤولون ينيبون عن حكومات الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا. وقد جرى،

في آذار/مارس ٢٠١٨، إنتاج نسخ وطنية مطابقة حول هذا الموضوع نُظمت على غرار هذه الدورة التدريبية، وهو ما أفضى إلى تدريب ما مجموعه ٢٩١ شخصاً. وفي المتوسط، زاد المشاركون من كفاءتهم في مجال تقنيات التحقيق بنسبة ٢٠ في المائة.

٤١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم البرنامج دورة تدريبية مكثفة استغرقت ثلاثة أيام بشأن مبادئ المنافسة عُقدت في ليما وحُصصت لقضاة من البلدان السبعة عشر المستفيدة من خدمات البرنامج. وقد جمعت الدورة التدريبية بين ٦٠ قاضياً من قضاة المحاكم العليا في البلدان التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس فضلاً عن جماعة دول الأنديز. وقد وضعت الدورة التدريبية أسس تبادل الخبرات القضائية في حل قضايا حماية المستهلك. كما كان من أهداف الدورة تعزيز إنفاذ قانون حماية المستهلك في أمريكا اللاتينية على نحو متسق وموحد، وذلك ضمن نطاق قوانين كل بلد من تلك البلدان. ويهدف برنامج كومبال إلى تهيئة أول مجتمع إقليمي للتعلم ليكون مصدراً لتوليد المعارف يهدف إلى تقديم الدعم إلى الكيانات المسؤولة عن ضمان حماية المستهلكين لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة ومتجانسة. وعلاوة على ذلك، يهدف البرنامج إلى تعزيز ثقافة تشجع الإدارة الجيدة للأسواق من أجل المساهمة في الرفاه الاقتصادي للمواطنين. وكان من القائمين على تيسير عمل الدورة التدريبية قاضيتان من البرازيل وشيلي.

٤٢- وفي إطار المشروع الإثيوبي القائم على التعاون بين بلدان الجنوب، نظم الأونكتاد، في تشرين الثاني/نوفمبر، جولة دراسية لمدة أسبوع لفائدة الرئيس المعين حديثاً لهيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك في زامبيا لزيارة لجنة المنافسة وحماية المستهلك، وهي هيئة متمرسة تعمل بسلاسة وفعالية.

٤٣- وفي إطار مشروع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، نظمت حلقة إقليمية رسمية، في تشرين الثاني/نوفمبر في دوالا، لفائدة ممثلي الهيئات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في البلدان المستفيدة والمؤسسات الشريكة الإقليمية، وذلك بهدف إطلاع المشاركين على كيفية تصميم قوانين المنافسة وحماية المستهلك وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك مجموعة المبادئ والقواعد. وركزت الحلقة الدراسية أيضاً على قانون المنافسة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وعرض المشروع الأول الخاص بالأمر التوجيهي الإقليمي المعني بحماية المستهلك في وسط أفريقيا. وقد جرى عرض ومناقشة المواضيع التالية:

(أ) نوع الجنس وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛

(ب) التحديات التي تواجهها الوكالات الجديدة المعنية بالمنافسة وأولوياتها في مجال سن تشريعات المنافسة؛

(ج) الرهانات المتعلقة بالمشروع الأولي للأمر التوجيهي الخاص بحماية المستهلكين في وسط أفريقيا؛

(د) التكامل الإقليمي وسياسات المنافسة (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية والجماعة الكاريبية)؛

(هـ) العلاقات بين هيئات المنافسة والسلطات التنظيمية القطاعية؛

(و) العلاقة بين القواعد التي تضعها مختلف الجماعات والقواعد الوطنية في مجال المنافسة وحماية المستهلكين.

٤٤- وفي كانون الأول/ديسمبر، نظم برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في تونس حضرها ٤٠ مندوباً من ٥ بلدان. وكان الغرض من حلقة العمل تلك هو إطلاع المشاركين على مبادئ الحياد التنافسي، والتعريف بالسوق ذات الصلة، وإساءة استخدام المركز المهيمن، وأساليب التحقيق المتبعة من أجل بناء القدرات اللازمة لإنفاذ قوانين المنافسة بفعالية في المنطقة. وناقش المشاركون أيضاً المبادئ التوجيهية بشأن الحياد التنافسي.

٤٥- وفي إطار المشروع نفسه، في شباط/فبراير ٢٠١٨، افتتح مركز للتدريب في مجال حماية المستهلك في مصر، وهو مرتبط بمركز التدريب في لبنان. ومن أهداف مركز التدريب إنجاز أنشطة بناء القدرات باللغة الإنكليزية للمستفيدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نظمت حلقة عمل إقليمية بشأن حماية المستهلك بهدف تقديم وإقرار المبادئ التوجيهية المتعلقة بفعالية هيكل وكالة حماية المستهلك ومشاركة مؤسسات الأعمال التجارية ورابطات المستهلكين.

٤٦- كما يستر برنامج كومبال التدريب الداخلي الذي تلقاه، في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، أحد موظفي الهيئة المعنية بالمنافسة في شيلي الذي استضافته لجنة المنافسة السويسرية للاطلاع على طريقة الفحص للكشف عن التكتلات الاحتكارية.

٤٧- ونقح الأونكتاد وأصدر دليل حماية المستهلك^(١١). وتعد الطبعة التي صدرت في عام ٢٠١٧ أول طبعة مرجعية دولية شاملة في هذا المجال، ومن أهدافها دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال اختيار السياسات وتوفير الأدوات العملية لمساعدة راسمي السياسات على تعزيز القدرات وتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك التي جرى تنقيحها في الآونة الأخيرة.

دال- الأدوات الرقمية ودراسات السوق: منصات إدارة المعارف ودراسات السوق

٤٨- تعاون الأونكتاد مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي وهيئة المنافسة الإندونيسية على إجراء دراسة لتقييم المنافسة في أسواق ستة من المنتجات الزراعية (الأرز ولحم البقر والسكر والشطة والكراث الأندلسي والملح). وقد مولت الدراسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في حين شارك الأونكتاد في حلقات العمل ذات الصلة (شباط/فبراير، طوكيو لمناقشة دراسات سوقية وتشرين الثاني/نوفمبر، جاكارتا، لمناقشة المسودة النهائية لدراسة

(١١) الأونكتاد، ٢٠١٧، دليل حماية المستهلك (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

السوق الإندونيسية) بتمويل من اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة. وأسهم الأونكتاد إسهاماً كبيراً في إنشاء الإطار المرجعي للدراسة والتعليقات على المسودتين الأولى والنهائية للتقرير الخاص بالدراسة.

٤٩- وتولى الأونكتاد تقييم الدراسات التي أجرتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في اثنين من القطاعات الاستراتيجية (الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة) لتحقيق التكامل الاقتصادي في وسط أفريقيا، وإطلاق التحقيقات بشأن الممارسات المانعة للمنافسة المحتملة التي قد تكون موجودة في القطاعات المذكورة أعلاه. وكان الهدف من تلك التحقيقات هو تعزيز سلاسة أداء الأسواق في هذه القطاعات الرئيسية.

هاء- تعزيز الشراكات وتعزيز علاقات التعاون بين بلدان الجنوب: اجتماعات الخبراء والمنتديات والشراكات الدولية/الإقليمية

٥٠- شجع الأونكتاد مشاركة مندوبين من السلفادور، وإثيوبيا، وباراغواي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن حماية المستهلك (٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧) وكذلك في الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (٥-٧ تموز/يوليه ٢٠١٧).

٥١- ويعد المنتدى الدولي المعني بحماية المستهلك من المبادرات التي أطلقها برنامج كومبال وبفضلها يتمكن المهنيون ممن لهم علاقة بحماية المستهلك والجمهور بصفة عامة من مناقشة وتدارس الشواغل والأولويات الإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك. أما الهدف النهائي المتوخى بلوغه فيتمثل في تحسين العلاقات التعاونية بين أعضاء برنامج كومبال وبين هؤلاء الأعضاء أنفسهم والجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني، ومؤسسات الأعمال التجارية والمستهلكين. وقد انعقدت دورة المنتدى السابعة في مندوزا، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر، وحضرها ٨٠ خبيراً من ١٠ بلدان مختلفة. وشكلت النساء نسبة ٦٥ في المائة من المشاركين، وقد تعزز حضورهن بفضل مشاركتهن بنشاط في حلقات النقاش. وتناول المنتدى القضايا التالية: العلاقة بين التنمية والقدرة على المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية؛ والكيفية التي يمكن بها تعزيز ثقة المستهلك في الأسواق الإقليمية ومشاركة المواطنين في السياسات المتعلقة بحماية المستهلك؛ والأنماط المستدامة لاستهلاك الغذاء؛ والعملات المشفرة؛ والأدوات الإنمائية؛ وحماية المستهلكين ممن تضمهم أفواج السياح.

٥٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وفر كل من برنامج كومبال والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخدمات التنظيمية اللازمة لانعقاد الاجتماع السنوي السابع للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة في سان سلفادور. وقد حضر تلك المناسبة ٧٠ مندوباً جُلِّه من النساء من اللاتي ينتمين إلى هيئات المنافسة والتجارة من ١٧ بلداً وذلك للنقاش بشأن التجارة والمنافسة في العصر الرقمي، وبشأن تأثير التدابير غير التعريفية على المنافسة. وقد كان الفرع المعني بالمنافسة وحماية المستهلكين والفرع المعني بتحليل التجاري مسؤولين، خلال اليوم الثاني من الاجتماع، عن التطرق إلى أثر تلك التدابير على المنافسة. وقد قدمت بشأن

تلك المسألة وثيقة معلومات أساسية^(١٢) ثم عقدت جلسات فرعية لمناقشة دراسة لحالة إفرادية. وانتهت الجلسات الفرعية إلى أن التدابير غير التعريفية أمر وثيق الصلة بولاية الهيئات المعنية بالمنافسة، حتى ولو لم يكن هناك سوى القليل من السوابق القضائية المتعلقة بهذه المسألة. وأعربت الهيئات الممثلة عن تقديرها لإطلاعها على ما يقوم به الأونكتاد من عمل بشأن هذه التدابير، وأظهرت اهتماماً شديداً بالعمل التعاوني بشأن هذا الموضوع.

٥٣- وقد بنى برنامج كومبال بنجاح شراكات مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي ومع الأمانة العامة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ما أدى إلى خفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز التأثير والاتساق. وفي مجال حماية المستهلك، جرى تعزيز العلاقة القائمة مع المنتدى الأيبيري الأمريكي للوكالات الحكومية لحماية المستهلك مما يتيح مناقشة متينة، على المستوى الحكومي الدولي وفي إطار الجلسات المغلقة، للمسائل التي تجرى مناقشتها على الصعيد المتعدد الأطراف في إطار برنامج كومبال.

٥٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل منتدى صوفيا للمنافسة بعقد اجتماعه العاشر في صوفيا. وقد حضر المنتدى ٨٠ من ممثلي هيئات المنافسة من ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجورجيا وصربيا وكرواتيا وكوسوفو (الإقليم الإداري للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، فضلاً عن مندوبين من المفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وممثلين عن الهيئات المعنية بالمنافسة في إيطاليا والنمسا، لتبادل الخبرات عن الحالات والإنفاذ. وكان أكثر من نصف من حضروا المنتدى من النساء. وركزت المناقشات على أفضل الممارسات العالمية للتحقيق في قضايا الكارتلات، وبشأن تبادل المعلومات بين الوكالات.

٥٥- وفي عام ٢٠١٧، تلقت أمانة الأونكتاد طلبات بالحصول على المساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك قدمتها دول أعضاء ومؤسسات إقليمية. وعلى الصعيد الوطني، وردت طلبات بالحصول على المساعدة التقنية من بيلاروس، بوتان وفييت نام.

٥٦- وعلى الصعيد الإقليمي، تلقت الأمانة العامة طلبات من الهيئة المعنية بالمنافسة في إطار جماعة شرق أفريقيا، ومديرية المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظم الأونكتاد، في إطار المساعدة التي يقدمها إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن المنافسة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ معتكفاً بالتعاون مع مديرية المنافسة التابعة للاتحاد من أجل تقييم مشروع تقريره المتعلق بدورة تنظيم الاندماجات. ولا يزال العمل قيد الإنجاز.

(١٢) انظر الوثيقة State Secretariat for Economic Affairs of Switzerland and UNTAD, n.d., Las medidas

no arancelarias y su impacto en la competencia وهي متاحة على الرابط التالي:

<https://unctadcompal.org/documento/las-medidas-no-arancelarias-impacto-la-competencia/>

.(accessed 29 April 2018)

رابعاً - الآثار الواقعة والدروس المستفادة

٥٨ - ساعد الأونكتاد إثيوبيا وذلك بإعداد تقرير عن حالة سياسة المنافسة وتعزيز معلومات الموظفين العاملين لدى هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك ولدى الحكومة عن الحواجز الماثلة أمام المنافسة ضمن الاقتصاد الإثيوبي والتدابير اللازمة للحد منها. وساهمت المعلومات المقدمة إلى الجهات صاحبة المصلحة بشأن الإصلاحات القانونية والمؤسسية في تحسين الإطار القانوني من أجل تعزيز الأسواق التنافسية في إثيوبيا. كما ساعدت في تصميم أدوات القوانين غير الملزمة من أجل تحسين تنفيذ قوانين المنافسة في البلد. ويعد التقرير من الوثائق المرجعية التي سيستند إليها فيما يتعلق بدراسات السوق التي ستوضع مستقبلاً في قطاع الحديد والصلب.

٥٩ - كما تولى الأونكتاد مسألة وضع القوانين غير الملزمة في إثيوبيا (المبادئ التوجيهية بشأن عمليات الاندماج، وإساءة استخدام المركز المهيمن، وبشأن تحليل السوق والتعريف بالأسواق ذات الصلة، وتنظيم الممارسات التجارية غير العادلة، ودليل الموظفين المكلفين بقضايا التحقيق)، مما كان له أثر في تحسين تنفيذ قوانين المنافسة واستعراض إعلان المنافسة التجارية وحماية المستهلك. ويستند الاستعراض إلى الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بعملية الإنفاذ والتغيرات الطارئة على السياسة الحكومية. وقررت الحكومة إعادة إسناد مهام إنفاذ العقوبات الجنائية المنصوص عليها في الإعلان إلى مكتب المدعي العام. وللإستجابة لمقتضيات هذا التغيير، ولكي تنعكس التوصيات المقدمة في صياغة المبادئ التوجيهية واللوائح، تولت لجنة الصياغة تنقيح الإعلان. وساعدت تلك العملية أيضاً على بناء القدرات المحلية في مجال صياغة القوانين في إثيوبيا.

٦٠ - وقد حققت أنشطة برنامج كومبال قسطاً من النجاح ولاقت استحساناً من جانب المستفيدين. وكانت الدورات التدريبية الدراسية التي اشترك المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية مع برنامج كومبال في تصميمها من أثنى الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج في عام ٢٠١٧، إذ وصفت بأنها "جيدة جداً" وبأنها وثيقة الصلة بالعمل اليومي الذي تضطلع به الوكالات" وجرى الانتهاء من وضع نماذج تحاكي تلك الدورة التدريبية المعنية بحماية المستهلكين على الصعيد الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتلقى ٤٦١ شخصاً تدريباً بشأن حملات تثقيف المستهلكين وامتثال الشركات في هذا الصدد. أما إنتاج النسخ المطابقة للدورة التدريبية الخاصة بالمنافسة فقد أنجز في آذار/مارس ٢٠١٨، حيث كان من ثماره تدريب ما مجموعه ٢٩١ شخصاً على أساليب التحقيق. ولاقت دورات تدريب القضاة في مجال المنافسة وحماية المستهلك قدراً كبيراً من استحسان المشاركين الذين منحوا هذه الدورات درجة تبلغ ٤,٧٥ من أصل ٥ نقاط فيما يخص الفائدة الاجمالية المرجوة منها. ورأت الوكالات المستفيدة أن برامج التدريب المقدمة للقضاة في بلدانها يسّرت الأعمال التي يضطلعون بها كل يوم.

٦١ - وذكرت الأرجنتين أن فعالية أنشطة بناء القدرات المنفذة في إطار برنامج كومبال مرتفعة. واقرنت الجوانب النظرية المختلفة بشأن تقنيات التحقيق في الكشف عن الكارتلات، فضلاً عن برامج التساهل بالتجارب التي لاقت نجاحاً في المنطقة. وساعد التحليل المقارن على تحديد أوجه القصور وإجراء تقييم الهدف منه تعزيز نوعية وفعالية الأدوات المتاحة في الأرجنتين، ولا سيما في الآونة الأخيرة، عن طريق تنفيذ برنامج التساهل في الآونة الأخيرة.

٦٢- وفي عام ٢٠١٧، شهد برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إعادة توجيهه للغايات المتوخاة، وذلك بهدف زيادة التركيز الإقليمي وتكثيف الأنشطة المضطلع بها، أي التدريب، مع احتياجات الجهات المستفيدة. وساعدت مناقشة عدة مجموعات من الصكوك التوجيهية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك مع المستفيدين على التقريب بين آراء الخبراء الوطنيين وبين مختلف أصحاب المصلحة، مما له أثر حاسم على تحسين ثقافة المنافسة والتوعية بحماية المستهلك.

٦٣- واستخلص من تجارب البلدان الأكثر تقدماً، فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال المنافسة وحماية المستهلك، ضرورة تركيز المساعدة على تقييم احتياجات المتلقين. ورأت الهيئة المعنية بالمنافسة في اليابان أن التعليقات التي أبدتها من تلقوا التدريب لديها كانت إيجابية. ورأى أكثر من ٩٠ في المائة من المتدربين أن المعارف والخبرات التي اكتسبوها في إطار الدورات التدريبية كانت مفيدة. وذكرت الهيئة أن بإمكان الجهات المانحة أن تنفذ أنشطة المساعدة التقنية بمزيد من الكفاءة إذا ما تفادت التداخل فيما بينها. وبالمثل، أعربت هيئة المنافسة والأسواق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عن تقديرها، انطلاقاً من التعليقات المبداة والتي وردت في مختلف السياقات، لما لقيته المساعدة المقدمة من استحسان، ولأن المستفيدين وجدوا فيها فائدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت الهيئة أن التدابير المتخذة لها قيمتها في تعزيز التفاهم المتبادل بين الهيئات الوطنية.

٦٤- وقد زودت الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالدعوة في مجال المنافسة وحماية المستهلك في البلدان المستفيدة، التي تنتمي إلى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، المشاركين بفهم أفضل لقضايا سياسات المنافسة وحماية المستهلك على الصعيد الدولي، وبشأن دورهم في تنفيذ الإصلاحات في إطار الاقتصادات الموجهة نحو السوق بوجه عام، ومساهماتهم في تعميم سياسات المنافسة وحماية المستهلك في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي في وسط أفريقيا على وجه الخصوص.

٦٥- ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تحسين بيئة الأعمال التجارية في المنطقة بهدف بناء اقتصاد تنافسي بغية إدماجها على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي.